



تطور مفهوم التحول الهيكلي في الفكر الاقتصادي وفي نظريات التنمية

■ اقتصاد التنمية يعني بقضايا الهياكل والنمو في الدول الأقل نمواً .

■ تحليل الهياكل يتم وفق منهجين:

1. تحليل الهياكل الاقتصادية يهتم بكيفية عمل الاقتصاد

والأسواق، والمؤسسات وميكانزمات تخصيص الموارد

وتوزيعها .

2. عمليات طويلة ومتشابكة للتحول الهيكلي المصاحبة للنمو .

- المنهج الأول يركز على الاقتصاد الجزئي ويستند إلى النظرية الاقتصادية وعدم الاهتمام بمجريات التاريخ الاقتصادي.
- المنهج الثاني يركز على الظواهر الكلية الإجمالية مثل التصنيع، والتحضر والتحول الزراعي والتي تشكل عناصر النمو الاقتصادي الحديث.
- يركز المنهج الثاني على استقراء التاريخ الاقتصادي للدول المتقدمة (كوزنت) ومن المقارنات ما بين الدول حول التحولات الهيكلية (سكواير وشنري).

■ أغلب الأدبيات الأولية حول اقتصاد التنمية كانت هيكلية حسب المنهج الثاني، وتحول الاهتمام في السبعينات والثمانينات إلى تحليل التعديل الهيكلي والصدمات باستخدام المنهج الأول.

■ دراسة التحول الهيكلي يتم بانتقال الاقتصاد من مستوى متخلف زراعي ريفي منخفض الدخل إلى اقتصاد صناعي حضري عصري مرتفع الدخل.

- مفهوم البنية في اقتصاد التنمية يعني الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في مجالات الإنتاج واستخدام عوامل الإنتاج.
- التصنيع أهم عملية مركزية لعملية التحول. ولكن تهتم أيضاً بين الإنفاق والتجارة والتي لها علاقة مباشرة بعملية التحول.
- البنية تعني أيضاً بعض النسب المستمدة من العلاقات التقنية والسلوكية مثل معاملات المدخلات- المخرجات ومعدل الادخار.

■ التحولات الهيكلية الأساسية في أدوات التنمية:

- * ارتفاع معدلات التراكم (روستو، لويس).
- * تحولات بنية النشاط بالتركيز على العمالة (فيشر وكلاارك)
والإنتاج (كوزنت وشنري) والتحويلات في مواضع النشاط
الاقتصادي (التحضر) وقضايا أخرى مشابهة مثل التحول
الديموغرافي وتوزيع الدخل.

■ العمليات المترابطة للتغير الهيكلي التي تصحب التنمية الاقتصادية تسمى بالتحول الهيكلي .

■ تراكم رأس المال الفيزيائي، والبشري وتحول بنية الطلب والإنتاج والعمالة والتجارة لعمليات التحول الأساسية والعمليات الأخرى الناجمة عن هذا التحول تسمى عمليات ثانوية .



خصائص النمو الحديث لكوزنت (تلخيص تاريخ النمو)

1. ارتفاع معدلات نمو دخل الفرد ومعدلات نمو السكان .
2. ارتفاع معدلات نمو الإنتاجية الكلية للعوامل خاصة إنتاجية العمالة .
3. ارتفاع معدلات التحول الهيكلي للاقتصاد .
4. ارتفاع معدلات التحول الاجتماعي والأيدولوجي .
5. سعي الدول المتقدمة لغزو الأسواق الخارجية .
6. انحصار النمو لثلث سكان العالم .



اقتصاد التنمية ودراسة التحول الهيكلي

- تراكم الشواهد الأمبريقية حول عملية التحول الهيكلي للدول النامية.
- صياغة أغلب نظريات التنمية قبل توافر هذه الشواهد.
- محاولة إعادة صياغة نظريات التنمية في ضوء الشواهد والدلائل والمعطيات الجديدة.

■ منهجين في التحليل النظري لاقتصاد التنمية:

■ إضافة بعض الفرضيات للنظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

مثل فرضية فائض العمالة في النماذج الثنائية، نماذج نظرية
تجميعية لم تختبر على أرض الواقع.

■ نماذج تطبيقية قادرة على اختبارها على أرض الواقع عرفت
بنماذج التخطيط.

- صياغة نموذج هيكلية قادر على تفسير التحولات الهيكلية التي تم مشاهدتها في الدراسات التطبيقية.
- صعوبة تطبيق وقبول النموذج النيوكلاسيكي للتوازن العام لدراسة التحولات الهيكلية والقيود المؤسسية.
- التحول الهيكلية هو عملية اختلال التوازن الاقتصادي.

- تم دراسة هذه الظاهرة بالرجوع إلى التجربة التاريخية للدول المتقدمة وبالمقارنات ما بين الدول .
- تطوير النتائج بتحليل تجربة الدول النامية خلال نصف القرن الماضي .
- الهدف من الدراسات البحث عن أنماط التنمية التي القاعة الأمبريقية لنماذج التنمية .

- عملية الانتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد حديث يمكن تعريفها على أنها جملة التغيرات في البنية الاقتصادية المطلوبة لاستدامة ارتفاع الدخل والرفاهية الاجتماعية.
- هذه المتطلبات تعتمد على الأهداف الاجتماعية والإمكانات الإنتاجية والتجارية فإنها تختلف من بلد لآخر.
- بالرغم من ذلك فإنه توجد عدة عوامل تؤدي إلى قدر كبير من التجانس في عملية الانتقال خلال حقبة تاريخية معينة.

- تشابه تغيرات الاستهلاك مع ارتفاع الدخل (قانون أنجل)
- ضرورة مراعاة رأس المال الفيزيائي والبشري لأحداث النمو
- حصول كل الدول على التكنولوجيا
- القيام بالتجارة الخارجية

- بالمقابل يمكن توضع اختلافات في عملية الانتقال ناجمة عن:
- الاختلاف في الأهداف الاجتماعية واختيار السياسات
- اختلاف المواهب الطبيعية
- اختلاف أحجام البلدان
- اختلاف الحصول على التمويل الخارجي
- تغير عوامل التشابه عبر الزمن .

- يمكن اعتبار عوامل التشابه أن تسيطر على عملية الانتقال:
- عوامل الاختلاف ذات أهمية لعملية السياسة
- وجود العوامل النمطية في التحول أدت إلى الاعتقاد أنه على الدول أن تصنع اقتصادها بنفس الوتيرة.
- يمكن النظر للتحول كجملة من العوامل المتشابكة والتي تحدد شكل العلاقات الهيكلية في إطار توازن عام ومن أهم الأمثلة على ذلك قانون أنجل.
- تعميم قانون أنجل على كل مكونات الطلب لدراسة عملية التحول بعلاقتها مع مستوى الدخل.

- عملية التحول تضم التغيرات في كل الوظائف الاقتصادية:
- ارتفاع الطاقة التراكمية للاقتصاد (رأس المال والمهارات)
- تحول استخدام الموارد (الطلب، الإنتاج، التجارة، التشغيل).
- تحولات اجتماعية - اقتصادية
- تغير في نمط توزيع الدخل
- التحضر
- التحول الديموغرافي

- يمكن وصف هذه التحولات قياسياً بتقدير معادلة بحيث يكون المتغير التابع يمثل الهيكل الاقتصادي والمتغيرات المفسرة تمثل مستوى الدخل. وإحدى عوامل الاختلاف ما بين الدول مثل "الحجم" (السكان أو حجم التدفقات الرأسمالية).
- استخدام المعادلة اللوجستية لوصف التحول من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد متطور:

أنماط التحول الهيكلي

تقييم عملية التحول الهيكلي: منهج شكري - سكورين

$$X = \alpha + \beta_1 \ln y + \beta_2 (\ln y)^2 + \gamma_1 \ln(N) + \gamma_2 (\ln(N))^2 + \sum \delta_i T_i + \epsilon F$$

■ تم تقدير هذه المعادلة لعدد من الدول خلال فترة طويلة من الزمن.

عملية التراكم

- التراكم عملية محورية في عملية التنمية
- التراكم هو استخدام الموارد لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد:
- الاستثمار في رأس المال الفيزيائي
- تحسين رأس المال البشري (التعليم، الصحة، التغذية)
- تراكم المعرفة
- صعوبة قياس رأس المال البشري والموارد المخصصة له.

- ارتفاع الادخار والدخل الحكومي مع ارتفاع الدخل:
- تغيير تركيبة المداخيل خلال التحول مع ارتفاع نسبة الأرباح مقارنة بالأجور.
- ارتفاع حصة القطاعات (المناجم، الصناعة) وتدهور حصة الزراعة يؤدي إلى ارتفاع مداخيل الحكومة.
- ارتفاع الدخل يؤدي إلى ارتفاع الادخار (النظرية الكنزوية) وكذلك ارتفاع الضرائب.

النتائج الأيجابية حول التراكم

- ارتفاع معتبر للاستثمار والتعليم في المراحل الأولى من التحول (أقل من \$300 بأسعار 1964)
- يتم التعبير عن التشابه ما بين الدول بقياس الانحراف المعياري والذي يعادل 25% من قيمة المؤشر عن الوسط.

الحصة من الناتج المحلي الإجمالي: التغير الإجمالي

	مستوى الدخل الحقيقي				
	\$1500	\$300	\$70		
1.72	0.234	0.203	0.136	الاستثمار	25
2.26	0.233	0.1903	0.103	الادخار	26
2.46	0.307	0.202	0.125	المدادخيل الحكومية	25
3.54	0.863	0.637	0.244	القيد التعليمي	21

التحول في الطلب وعرض السلع

- تحول عرض واستخدام الموارد من الخصائص المميزة للتحول.
- التحليل حسب السلعة أو حسب عوامل الإنتاج.
- نظرية النمو: الاهتمام بتخصيص رأس المال والعمل والسلع لها دوال إنتاج وطلب مختلفة.
- الاهتمام ببنية الطلب على المستوى السلعي.
- لا توجد مؤشرات كاملة عن استخدام الموارد.

- التحويلات المحاصلة بتخصيص الموارد فإنها تظهر تشابه ناجم عن:
- التحويلات في تركيبة الطلب المحلي
- التحويلات في المزايا النسبية الناجمة عن التحويلات في التراكم.
- ارتفاع حصة الصناعة في الناتج من أهم التحويلات ناجم عن تفاعلين العاملين.

- أكبر وأهم تحول نمطي هو انخفاض استهلاك الغذاء من 40% إلى 17% من إجمالي الطلب المحلي.
- انخفاض مرونة الطلب على الغذاء تسمح بارتفاع حصة مكونات الطلب الأخرى.
- انخفاض حصة الاستهلاك من الناتج مع ارتفاع الدخل، استهلاك الغذاء ينخفض بـ 20 نقطة مئوية والاستهلاك على غير الغذاء يرتفع.

- انخفاض الاستهلاك وارتفاع الاستثمار يتم في حيز ضيق من مجال الدخل، بينما انخفاض الطلب على الغذاء يتوزع على مجال أوسع من الدخل.
- تعتبر الصادرات والواردات من أهم منابع الاختلاف في الطلب والعرض على السلع.
- هذا قد يرجع إلى هيئة الموارد والسياسات التجارية.
- التحول في تركيبة الإنتاج ناجم عن التحول في الطلب والتجارة.

- ارتفاع حصة الصناعة متشابه بالرغم من تغير نمط التجارة.
- ناجم عن ارتفاع ثقل الطلب المحلي مقارنة بالتجارة.
- لكن اختلافات كبيرة في تركيبة وتزمين التصنيع راجع لأنماط التخصص.

تحولات استخدام العوامل الإنتاجية

- تحولات استخدام عوامل الإنتاج يمكن تقسيمها إلى ثلاثة عوامل:
 - التغيير في نسب استخدام عوامل الإنتاج الناجمة عن التراكم.
 - إعادة تخصيص هذه الموارد ما بين القطاعات الإنتاجية بنسب مختلفة.
 - ارتفاع الإنتاجية الكلية للعوامل في كل قطاع.
 - صعوبة تقييم استخدام الموارد لعدم وجود مؤشرات حول مخزون رأس المال القطاعي.

- في حالة تشابه دوال الإنتاج والأسعار لكل القطاعات فإن تخصيص الموارد سيتبع نفس نمط تحولات الإنتاج.
- اختلاف نمط التحول في الإنتاج والعمالة في كل قطاع يعكس اختلاف دوال الإنتاج وعرض العمل ورأس المال.
- بمقارنة أنماط الإنتاج والعمالة يتبين أن:
 - تحول العمالة من القطاع الأولي يتم بصفة مؤجلة عن تحول الإنتاج
 - تشير الدلائل أن هذا ناجم عن تركز رأس المال في الصناعة والبنى التحتية

■ ومنه العمالة في القطاع الأولي تفوق قطاع الصناعة حتى مستوى \$800 بالرغم من أن القيمة المضافة في الصناعة تفوق حصة القطاع الأولي عند \$400 .

■ يمكن قياس التأخر في إنتاجية العمالة الزراعية بمقارنة حصة الإنتاج بحصة العمالة

$$V_p / V \div (L_p / L) = (V_p / L_p) \div (V / L)$$

■ في المراحل الأولى تنمو إنتاجية العمل الزراعي ببطء وتنخفض من 75% من الإجمالي إلى 50% عند مستوى دخل \$600 وأكد كوزنت (1971) أن هذا يعكس انخفاض إنتاجية العوامل في الزراعة وليس فقط إحلال العمل برأس المال.

■ الارتفاع البطيء للإنتاجية الزراعية ناجم عن تسارع معدلات نمو السكان وليس عن طبيعة عملية الإنتاج الزراعي، حيث لم يلاحظ هذا الاتجاه في الدول التي ليس لديها فائض عمالة معتبر (نيوزيلندا، كندا، أرجنتين).

التحولات الاجتماعية - الاقتصادية

- عدد من التحولات الاجتماعية - الاقتصادية مرتبطة بالتحولات في أسواق السلع وعوامل الإنتاج.
- التحضر والذي تسببه ارتفاع حصة الصناعة والنشاطات الحديثة وكذلك العوامل المحفزة للهجرة الريفية
Harris-Todaro (1988)
- السكان الحضر يفوق سكان الريف عند مستوى \$500 .
- التصنيع والتحضر السريع يؤدي إلى التحيز المدني Urban bias وتركز النمو في المناطق الحديثة وتدهور توزيعه النسبي

■ نماذج تم تطويرها من طرف (Lewis, Kuznets (1954)
Myrdal (1955,1963)، (1957)

■ سوء توزيع الدخل يرتفع حتى ترتفع محاسن الاستثمار والتقدم
التكنولوجي وتوزيع بشكل واسع وتقلص الثنائية الاقتصادية.

■ تدهور توزيع الدخل مرتبط بالمرحلة الأولى للتنمية ولكن ليس حتمياً.
كما أن بعض الخصائص الهيكلية مثل ارتفاع التعليم، انخفاض معدلات نمو
السكان وانخفاض الثنائية مرتبطة بسوء توزيع دخل منخفض.

■ الانتقال الديموغرافي الناجم عن انخفاض معدلات الوفيات والخصوبة مرتبط بارتفاع مستويات الدخل والقضايا الأخرى المرتبطة بالتحديث.